الأمم المتحدة

E/CN.18/2004/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 March 2004
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الرابعة
جنيف، ٣-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤
البند ٤ (أ) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: التقدم المحرز في التنفيذ

المعارف العلمية المتصلة بالغابات

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أُعد من أجل الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات وبالمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، فيما يتعلق بالمعارف العلمية المتصلة بالغابات.

* E/CN.18/2004/1.

** يرجع التأخير إلى الحاجة إلى الحصول على الإجازات اللازمة.

050404 020404 04-27374 (A)

وأُحرز تقدم على الصعيد الدولي في تعزيز التفاعل بين العلم والسياسة، ولكن درجة التفاعل ومدى استخدام المعارف العلمية المتصلة بالغابات في صنع السياسات يتفاوتان بصورة كبيرة فيما بين البلدان ويميلان إلى الانخفاض في البلدان النامية على وجه الخصوص.

وأُنشئ في السنوات الأخيرة عدد من دوائر ونظم المعلومات، بما في ذلك دائرة عالمية للمعلومات في مجال الغابات، وساهمت في تيسير ذلك أوجه التقدم السريع في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأدت الأنشطة ذات الصلة لإقامة الشبكات إلى خفض ازدواج البحوث وتيسير تنمية المهارات. ومع ذلك، فإن عدم توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والقدرة ذات الصلة في عدد كبير من البلدان يشكل عائقا رئيسيا أمام إنتاج وتقديم وتبادل المعلومات المتعلقة بالغابات.

وجرى النهوض بالمعارف العلمية المتصلة بالغابات استنادا إلى مجموعة من الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية المتصلة بالغابات وكذلك إلى أدوات السياسات المتصلة بالغابات، مثل معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات. وتعتبر الحاجة إلى تناول المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل الصلات بين الغابات والفقر، تحديا ناشئا بالنسبة لبحوث الغابات، ويتطلب زيادة التعاون عبر حدود التخصصات العلمية والمؤسسية.

وساعدت مختلف الأنشطة العلمية والتدريبية وكذلك إنشاء الشبكات التعاونية للبحوث على جميع المستويات في تعزيز قدرة منظمات البحوث في مجال الغابات في عدد كبير من البلدان النامية. ومع ذلك لا تزال قدرة البحوث في مجال الغابات لدى البلدان المتقدمة النمو والنامية غير متناسبة إلى حد كبير. وإجمالا، يشكل هذا النقص في القدرة البشرية والمؤسسية على الاضطلاع بالبحوث في عدد كبير من البلدان عاملا رئيسيا يحد من إسهام العلم في الإدارة المستدامة للغابات.

ويستمر التمويل العام لبحوث الغابات، بما في ذلك عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، في الانخفاض في عدد كبير من البلدان. وزادت استثمارات القطاع الخاص بصورة كبيرة في البلدان المتقدمة النمو، ولكنها تركزت على مجموعة محدودة من مواضيع البحث. وتشير هذه التطورات إلى الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل بحوث الغابات بشأن جميع جوانب التنمية المستدامة للغابات. وشرع عدد من البلدان في تنفيذ برامج وطنية للغابات أو عمليات مماثلة تشتمل على العنصر العلمي. وساهمت البحوث في تطوير نظم الإدارة التعاونية القابلة للتكيف وتعزيز أدوار المجتمعات المحلية وجماعات السكان الأصليين، التي ساهمت في تخطيط الإدارة وتنفيذها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٤
ثانيا – معلومات أساسية	٤-٥	٤
ثالثا – تنفيذ مقترحات العمل المتعلقة بالمعارف العلمية المتصلة بالغابات	٦-٣٥	٦
ألف – تعزيز التفاعل بين العلم والسياسة	٦-١٤	٦
باء – تشجيع توفير المعلومات والتبادل الفعال لها	١٥-٢٤	٨
جيم – سد الفجوات في المعارف وتحديد الأولويات	٢٥-٢٩	١١
دال – تعزيز القدرات على إجراء البحوث	٣٠-٣٥	١٢
رابعا – الخبرات والدروس المستفادة	٣٦-٥١	١٤
خامسا – وسائل التنفيذ: تمويل الأبحاث الحرجية	٥٢-٥٦	١٧
سادسا – المسائل الناشئة	٥٧-٦٤	١٩
سابعا – استنتاجات	٦٥-٧١	٢١
ثامنا – نقاط للمناقشة	٧٢	٢٣

أولا – مقدمة

١ – قرر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، عند اعتماده لبرنامج عمله المتعدد السنوات في دورته الموضوعية الأولى[١]، تناول المعارف العلمية المتصلة بالغابات في دورته الرابعة. وبإدراج هذا العنصر في جدول أعماله، أكد المنتدى أهمية تعزيز إسهام البحوث في السياسات والممارسات المتصلة بالغابات.

٢ – وأُعِد هذا التقرير لتسهيل مناقشة المعارف العلمية المتصلة بالغابات في الدورة الرابعة للمنتدى. ووفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات، يركز على وصف التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتعلق بالمعارف العلمية المتصلة بالغابات[٢]. ويورد التقرير أيضا بإيجاز الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في التنفيذ، ويوجِّه الانتباه إلى المسائل الهامة الناشئة على نطاق دولي والمتصلة بعمل المنتدى. ويقدم التقرير استنتاجات ونقاط للمناقشة في الدورة الرابعة.

٣ – وأعد مشروع هذا التقرير الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية بالتعاون مع مركز البحوث الحرجية الدولية، والمركز العالمي للحراجة الزراعية، وبإسهامات كبيرة من الأعضاء الآخرين بالشراكة التعاونية في مجال الغابات. وتشمل مصادر المعلومات المستخدمة لإعداد التقرير التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء بالمنتدى في دورته الرابعة والتي كانت متاحة وقت إعداده، والمعلومات المقدمة من المنظمات الأعضاء بالاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، ومحاضر جلسات المشاورات الدولية المعنية بالبحوث ونُظم المعلومات الحرجية المعقودة في غمونـدن بالنمسا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وكذلك الدراسات التجريبية ودراسات الحالة، والأدبيات المتاحة، ومصادر الإنترنت.

ثانيا – معلومات أساسية

٤ – أقر المجتمع الدولي بأهمية المعارف العلمية المتصلة بالغابات فيما يتعلق بتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا. وتؤكد 'مبادئ من أجل الغابات'[٣] التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أهمية المعلومات المتصلة بالغابات المناسبة التوقيت والموثوق بها والدقيقة وتحدد هدف تعزيز البحوث العلمية وكذلك التطورات التكنولوجية. ويحدد الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده المؤتمر[٤] الوسائل العلمية والتكنولوجية في كل مجال من مجالاته البرنامجية.

٥ - ونظر أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دور المعارف العلمية المتصلة بالغابات في وضع السياسات واتخاذ القرارات. وتناول الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بحوث الغابات في إطار عنصره البرنامجي ثالثا ''البحوث العلمية وتقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات''. وسلَّم الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بالحاجة إلى تعزيز البحوث، وحدد الاحتياجات المؤسسية ذات الصلة وأقر أيضا بأهمية وضع وتحديد أولويات البحوث على جميع المستويات. ولتحقيق هذه الغاية، وضع عددا من مقترحات العمل. واستنادا إلى التقدم الذي أحرزه الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، أجرى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات المزيد من المناقشات بشأن البحوث المتصلة بالغابات في إطار العنصر البرنامجي ثانيا - دال ''المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح''[٥]. واعتمد الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات مجموعة من مقترحات العمل تتناول المعارف العلمية المتصلة بالغابات[٢]. ويرد موجز مقترحات العمل في الجدول التالي. وهذه الموجزات لا تعتبر نصا جرى التفاوض بشأنه أو أن يحل محل النص الذي جرى التفاوض بشأنه. وقدمت تسهيلا للمناقشات بشأن مقترحات العمل.

موجز مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتعلق بالمعارف العلمية المتصلة بالغابات

نوع الإجراء المطلوب	مقترحات العمل
١ - تعزيز التفاعل بين العلم والسياسة تحسين الصلات بين البحوث العلمية والعمليات السياسية وتشتمل على توجيه من جميع الأطراف المعنية	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرتان ٩٦ (ج) و ٩٨ (ب)
٢ - تشجيع تقديم المعلومات القائمة وتبادلها الفعال وتعزيز الشبكات إتاحة النتائج والمعلومات لجميع المستعملين لدعم اتخاذ القرارات، واستحداث أساليب جديدة ومبتكرة لنشر المعلومات والتكنولوجيات وتعزيز الشبكات والمؤسسات والآليات القائمة واستخدامها في التبادل الفعال للمعلومات	الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرات ٥٨ (ب) '٧'، و ٩٤ (أ) '٢'، و ٩٤ (أ) '٣'؛ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرتان ٩٧ (ج) و ٩٨ (ج)
٣ - معالجة فجوات المعارف وتحديد أولويات البحوث تحديد احتياجات وأولويات البحوث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ومعالجة فجوات المعارف، وتشجيع وتعزيز الجهود المتصلة بالبحوث دعما للإدارة المستدامة للغابات	الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرات ٤٦ (ز)، و ٩٤ (أ) '١'، و ٩٤ (ب)، و ٩٤ (د)، و ١٠٤ (ج)، و ٥٠ (ب)؛ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرات ٩٦ (د)، و ٩٦ (أ)، و ٩٨ (أ)، و ٩٧ (د)

نوع الإجراء المطلوب	مقترحات العمل
٤ - **تعزيز القدرات البحثية وتعبئة التمويل من أجل البحوث المتصلة بالغابات** دراسة أساليب جديدة لتعبئة التمويل من أجل البحوث المتصلة بالغابات لتحقيق أهدافها وبناء القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي (وسائل التنفيذ)	الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرتان ٩٤ (أ) '٤'، و ٩٤ (ج)؛ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرات ٩٦ (ب)، و ٩٧ (أ)، و ٩٧ (ب)
٥ - **تطبيق آليات قائمة على المشاركة لتكامل البحوث في عمليات التخطيط** (بند مشترك)	الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، الفقرة ١٧ (هـ)

ثالثا - تنفيذ مقترحات العمل المتعلقة بالمعارف العلمية المتصلة بالغابات

ألف - تعزيز التفاعل بين العلم والسياسة

٦ - أنشئ عدد كبير من الآليات المبتكرة في السنوات الأخيرة لتيسير التفاعل المنهجي بين العلماء وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين بغية تعزيز التفاعل بين العلم والسياسة.

التفاعل بين العلم والسياسة على الصعيد الدولي

٧ - تشارك وتساهم الدوائر العلمية المعنية بالغابات في عملية وضع السياسات المتصلة بالغابات في الهيئات الحكومية الدولية بما في ذلك الهيئات الاستشارية الفرعية، وأفرقة الخبراء والأفرقة الاستشارية الموجهة لإنجاز المهام والتي أنشئت بموجب الاتفاقيات والصكوك وبواسطة المنظمات العالمية المتصلة بالغابات. وعلاوة على ذلك، تتيح حوارات أصحاب المصلحة المتعددين الفرص للتفاعل بين العلم والسياسة.

٨ - وجرى تعزيز التعاون بين الدوائر العلمية والمنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، عن طريق تقديم مساهمات إلى المنشورات الأساسية، مثل تقرير منظمة الفاو عن حالة الغابات في العالم، عن طريق المشاركة في الأنشطة المشتركة. وعلى سبيل المثال، ساعدت المعارف العلمية المتصلة بالغابات المنظمة الدولية للأخشاب المدارية في وضع معايير ومؤشرات المنظمة المتعلقة بالإدارة المستدامة والغابات الاستوائية الطبيعية.

٩ - وأدت زيادة التفاعل بين العلم والسياسة إلى تيسير تركيز توفير المعارف العلمية المتصلة بالغابات بشأن عدد من المسائل الحيوية المتصلة بسياسات الغابات. واضطلع العلم

أيضا بدور هام في وضع صكوك معترف بها دوليا تتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك المعايير والمؤشرات والبرامج الوطنية للغابات.

١٠ - وساهمت الدوائر العلمية المتصلة بالغابات في وضع وتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات باتفاقية التنوع البيولوجي[٦]، وكذلك في تفهم الجوانب المتصلة بالغابات لتغير المناخ والمواضيع ذات الأولوية "المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي" لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢). وساعدت البحوث أيضا على تطوير فهم أفضل للصلات بين الحراجة والفقر. غير أنه وبالرغم من التقدم المحرز، هناك حاجة إلى زيادة تعزيز التفاعل بين العلم والسياسة على الصعيد الدولي بغية تعزيز استيعاب البحوث في صنع السياسات وتسهيل تحديد أولويات البحوث.

التفاعل بين العلم والسياسة على الصعيدين الوطني ودون الوطني

١١ - تستخدم آليات متنوعة لتسهيل التفاعل بين العلم والسياسة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وهي تشمل، ضمن آليات أخرى، محافل تبادل المعلومات والخبرات والآراء، والمجالس والأفرقة الاستشارية التي تتمثل مهامها في تحديد أولويات البحوث وتعزيز نشر نتائج البحوث. وبينما توجد المؤسسات الوسيطة لترويج البحوث لتوفير وتخصيص الأموال في معظم البلدان، فإن عددا ضئيلا للغاية منها أنشأ منظمات تعمل كوسيط بين الحكومة وأصحاب المهن والباحثين في ميدان الحراجة على وجه الخصوص.

١٢ - ويختلف استخدام المعارف العلمية في صنع السياسات اختلافا كبيرا فيما بين البلدان. وبالنسبة لمعظم القرن الأخير، تركز البحث غالبا، في البلدان النامية على وجه الخصوص، على تحسين الكفاءة الاقتصادية في أنظمة إنتاج الغابات ونوعية السلع أو الخدمات المتبادلة في إطار التجارة. وعلى سبيل المثال، توصلت فرقة العمل التابعة للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية المعنية بالتداخل بين العلم والسياسة أن السياسات المتعلقة بالغابات في أفريقيا الجنوبية قد تأثرت بصورة أكبر بالسياسات الاقتصادية الكلية الوطنية عن التطورات في البحوث المتعلقة بالغابات[٧]. وفي نفس الوقت، يوجد عدد من الأمثلة على المشاركة الفعالة للبحوث في معالجة المسائل الرئيسية الأخرى المتصلة بالسياسات. وعلى سبيل المثال، عملت حكومة إندونيسيا، من خلال مركز التحليل المالي والمعاملات المالية التابع لها، بصورة وثيقة مع مركز البحوث الحرجية الدولية في بحث الجرائم المتصلة بالغابات والجرائم البيئية باعتبارها جرائم من المتوقع إدراجها في الأنظمة الإندونيسية الجديدة بشأن غسيل الأموال.

١٣ - ويمكن أن تساعد البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات أو العمليات المماثلة على الصعيد الوطني ودون الوطني في التغلب على العوائق والفجوات في التفاعل بين العلم والسياسات[٨]. وعادة ما يكون دور العلم والبحوث في برنامج وطني للغابات مزدوجا: فأولا، تعمل المنظمات العلمية والبحثية كموردة للمعارف والمشورة بشأن خيارات التخطيط العملية لعمليات البرامج الوطنية للغابات وبشأن المسائل/المشاكل التي جرى بحثها؛ وثانيا، تعمل الدوائر العلمية كواحدة من أصحاب المصلحة العديدين المشاركين في عملية البرنامج الوطني المتعلق بالغابات.

١٤ - وفي بلدان عديدة، توجد حركة في اتجاه لا مركزية المهام الحكومية وتفويض المسؤوليات عن تخطيط وإدارة الغابات إلى المستويات الحكومية الأدنى، ومنظمات السكان الأصليين والمنظمات المحلية، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين. وساهم العلم بصورة كبيرة في وضع الترتيبات المؤسسية وعمليات التكيف في عدد من البلدان. وعلى سبيل المثال، كان للبحوث تأثير واضح على عمليات الأخذ باللامركزية في بوليفيا ونيكاراغوا وزمبابوي[٩].

باء - تشجيع توفير المعلومات والتبادل الفعال لها

١٥ - اتسع بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة حجم المعلومات العلمية المتصلة بالغابات المنتجة على نطاق عالمي ومصادر هذه المعلومات. وتنشر هذه المعلومات بصورة متزايدة ويجري إتاحتها بواسطة وسائل إلكترونية. وتقدمت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سريعا وأصبحت متاحة للكافة. وأدت أيضا بصورة كبيرة إلى تسهيل الاتصال والتواصل الشبكي فيما بين مقدمي ومستخدمي المعلومات حيث توجد بنية أساسية ومرافق كافية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي نفس الوقت، يستمر على نطاق عالمي التوزيع غير المتكافئ للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وتؤدي الأمية الحاسوبية، ومحدودية مرافق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ونقص الموارد المالية، بصفة عامة، في معظم البلدان النامية، إلى الحد من التجسيد الكامل لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

١٦ - وأعلن في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات عن التزام ورغبة في بناء مجتمع المعلومات، حيث يمكن لكل فرد إنتاج معلومات ومعارف والوصول إليها واستخدامها وتبادلها، وتمكين الأفراد والمجتمعات والشعوب من استخدام إمكانياتهم الكاملة في تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم[١٠]. وأكد مؤتمر القمة، ضمن جوانب أخرى، على

الحاجة إلى كفالة الوصول المعمم، مع توافر فرص متكافئة، إلى جميع المعارف العلمية، والتسليم باعتبار إنتاج ونشر المعلومات العلمية والتقنية كمبادئ لمجتمع المعلومات.

تبادل المعلومات واكتشاف الموارد

١٧ - طلب المنتدى العالمي المعني بالغابات، استنادا إلى إحدى التوصيات الرئيسية للمشاورات الدولية المعنية بالبحوث ونظم المعلومات الحرجية بشأن تعزيز الوصول إلى جميع المعلومات المتصلة بالغابات، إلى المنظمات الدولية أن تستكشف إمكانيات إنشاء دائرة عالمية للمعلومات في مجال الغابات. وبناء على ذلك، عملت فرقة عمل تابعة للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية على إنشاء الدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات، وهي أهداف تستند إلى شبكة الإنترنت لاستكشاف مصادر المعلومات وتتيح الوصول إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالغابات على نطاق عالمي[١١].

١٨ - ويمكن البحث في مصادر المعلومات بمختلف أشكالها والاهتداء إليها عبر موقع الدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات، ويشمل ذلك الخرائط وتقارير الأبحاث، والمقالات الصحفية وقواعد البيانات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان لدى الدائرة ما يزيد على ٠٠٠ ١٢٥ سجل مفهرس قدمتها المنظمات المعنية بالغابات في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية. والدائرة ثمرة مشروع شراكة دولية بين الوكالات الوطنية والدولية المعنية بالغابات، ومعاهد الأبحاث والجامعات والمكتبات وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تشجع على نشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالغابات والأشجار.

١٩ - وبالإضافة إلى الدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات توجد خدمات أخرى بواسطة الإنترنت للمعلومات الببليوغرافية وشبكات المكتبات التي تسهل الاهتداء إلى موقع المعلومات المتعلقة بالغابات. فمثلا يسمح نظام "Info Finder (دليل المعلومات)" الذي أنشأه الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بالتعاون مع المركز العالمي للمعلومات الزراعية التابع للفاو ومراكز حصاد المستقبل بالبحث عن المعلومات الرقمية على المواقع التابعة لهذه المؤسسة[١٢]. كما توفر المعلومات الببليوغرافية من خلال منشورات المركز الدولي للزراعة والعلوم الأحيائية، ونظام المعلومات الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية التابع للفاو والمكتب المرجعية على الإنترنت التابعة للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، المعروفة باسم DABIS[١٣].

٢٠ - وكذلك تحقق تقدم في السنوات الأخيرة في تطوير خدمات ونظم المعلومات على المستوى الإقليمي. فمثلا يسمح نظام المعلومات والوثائق الزراعية للبلدان الأمريكية[١٤]

بالوصول إلى المعلومات الزراعية، بما فيها تلك المتعلقة بالغابات، استنادا إلى شبكة لا مركزية من نظم المعلومات الزراعية الوطنية. ويركز مشروع الدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات في أفريقيا على تسهيل الحصول على المعلومات العلمية عن طريق بناء القدرات في مؤسسات البحوث الإقليمية وتبادل التجارب والممارسات الرشيدة في مجال تنظيم المعلومات. وأسفرت الجهود في المنطقة الأوروبية عن تطوير نموذج لنظام معلومات أوروبي يتعلق بالغابات[١٥].

نشر المعلومات

٢١ - بالإضافة إلى توفير خدمات البحث للاهتداء إلى المعلومات، أنشئت آليات عديدة على شبكة الإنترنت لنشر المعلومات العلمية في مجال الغابات. وتشمل هذه الآليات مجموعات المناقشة بالبريد الإلكتروني، وقوائم الإعلانات المتبادلة بين الزملاء، والصفحات المخصصة لمواضيع معينة على مواقع الإنترنت، في جملة أمور. وتتراوح المعلومات المنشورة عبر هذه الآليات بين نتائج البحوث وقوائم المكتبات ومراكز التوثيق ذات الصلة بالغابات، وأسماء الأخصائيين في هذا المجال. وتستعين خدمات النشر بصورة متزايدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الإنترنت.

٢٢ - غير أن استخدام استراتيجيات النشر القائمة على الوسائط التكنولوجية مقصور في الغالب على العالم المتقدم النمو. ولا تزال الهوة الرقمية والمعرفية - وخاصة الفجوة بين القادرين على الاستفادة من الإنترنت وغير القادرين على ذلك - تشكل تحديا للعالم. وقد وجدت المنظمات الدولية المعنية بالبحوث في مجال الغابات أنه على الرغم من كون معظم مؤسسات البحوث في مجال الغابات في البلدان النامية موصلة بالإنترنت، إلا أن قلة منها فقط مجهزة بشبكات حاسوبية، وفي كثير منها يتناوب العاملون في استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني[١٦]. وبالتالي يمكن أن تصبح وسائل نشر المعلومات على الشبكة، مثل المجلات الإلكترونية، حواجز تحد من استفادة العالم النامي من هذه المعلومات.

٢٣ - ولا تزال المنشورات المطبوعة تشكل وسيلة ضرورية لنشر المعلومات. غير أن الفروق في عدد المقالات العلمية المنشورة في المناطق المتقدمة النمو وتلك المنشورة في المناطق النامية تشير إلى عدم التوازن في القدرات العملية والتكنولوجية بين مختلف مناطق العالم. ويفيد التقرير عن **حالة الغابات في العالم لعام ٢٠٠٣** بأن حوالي ٧٠ من جميع المقالات العلمية المنشورة في عام ١٩٩٩ نُشرت في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، بينما يقل نصيب أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى عن ١ في المائة[١٧].

٢٤ - وعلى الرغم من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات الماضية، لم يضع سوى عدد قليل من منظمات البحوث استراتيجيات تفاعلية لنشر المعارف العلمية المتصلة بالغابات. وقد درست فرقة العمل التابعة للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية المعنية بالعلاقات العامة في مجال العلوم الحرجية بعض الأنشطة البحثية التي تركز على سبل ووسائل نشر نتائج البحوث. فمثلا قام مشروع الأبحاث الذي يموله الاتحاد الأوروبي في مجال مؤشرات وأدوات إصلاح الغابات وإدارتها إدارة مستدامة في شرق أفريقيا بتحديد عاملين رئيسيين يُسهمان في إنجاح نشر المعارف العلمية المتصلة بالغابات، وهما: الشراكات مع مجموعات مستخدمي الغابات، والاتصالات وإقامة الصلات مع المشاريع والبرامج الحرجية الإقليمية[١٨].

جيم - سد الفجوات في المعارف وتحديد الأولويات

٢٥ - على المستوى العالمي، تتضمن مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات عددا من المسائل التي تستطيع البلدان والمنظمات الدولية تشجيع البحوث بشأنها. وبالإمكان تحديد الأولويات البحثية على المستوى الإقليمي بدقة أكثر على هذا الأساس. وبهذا الصدد أظهرت الشبكات من قبيل رابطة آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات البحوث الحرجية، وشبكة بحوث الغابات في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والاجتماعات مثل الاجتماعات الإقليمية المعنية بالبحوث الحرجية في أمريكا اللاتينية في كوريتيبا بالبرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وفي وسط أفريقيا في ليبرفيل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والاجتماعات التي نظمها المعهد الأوروبي للحراجة وجود إمكانيات هائلة فيما يختص بتحديد أولويات البحوث على المستوى الإقليمي.

٢٦ - وبوسع البحوث الحرجية أيضا تعميق فهم ديناميات ووظائف النظم الإيكولوجية للغابات، وكذلك فهم المجموعة المتنوعة من العوامل التي تؤثر على صحة الغابات وإنتاجيتها، مثل تغير المناخ والعواصف والحشرات والأمراض والأنواع المغيرة وحرائق الغابات. فمثلا دلت الأبحاث التي أُجريت على حرائق الغابات في البرازيل على أن أخطار حرائق الغابات المتكررة في غابات الأمازون البرازيلية وآثارها أشد بكثير مما كان معتقدا[١٩]. ونتيجة لذلك بدأ العمل في برنامج حكومي خاص للتصدي لحرائق الغابات.

٢٧ - ومن ضمن أولويات الأبحاث في مجال الغابات اكتساب معارف شاملة عن مختلف الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للغابات. ومن شأن التطوير المستمر لأساليب التقييم السليمة للسلع والخدمات المتولدة عن الغابات، إضافة إلى توفير البيانات والمعلومات ذات الصلة

بالتسويق والتجارة، وتدابير السياسات التي تستند إلى السوق أن يسمحا للمجتمع باكتشاف الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المتعددة للغابات. ويشكل عمل مركز البحوث الحرجية الدولية في الكاميرون مثالا لخطوة ناجحة في هذا الاتجاه. وفي عام ٢٠٠٣ عجّل المركز عملية نشر المعلومات عن السوق (اتجاهات السوق، التخصص في المنتجات، تخزين المواد الخام وتوافرها) من أجل تحسين استراتيجيات التسويق وزيادة دخل المجتمعات المحلية وتجار منتجات الغابات (مع التركيز على المنتجات غير الخشبية). وتشير النتائج الأولية إلى أن التجار يستطيعون زيادة دخولهم زيادة كبيرة باستخدام هذه المعلومات المتعلقة بالسوق.

٢٨ - ومن شأن التركيز تركيزا واضحا على احتياجات أصحاب المصالح أن يزيد من فائدة الأبحاث في مجال الغابات. وقد سمحت الخبرات المكتسبة من خلال تطبيق نُهج تعاونية قادرة على التكيف في إدارة الغابات بتحقيق نجاحات ميدانية في مراكز البحوث في زمبابوي ونيبال وبوليفيا وملاوي والفلبين. وبنفس الطريقة، توصلت حلقة العمل التي عقدتها فرقة العمل المعنية بالتداخل بين العلم والسياسة التابعة للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، المعقودة عام ٢٠٠٢ في شيناي بالهند إلى نتيجة مفادها أن تلقي ردود الأفعال خلال عملية إجراء البحوث، والاستفادة من تلك الردود لتحديد أولويات البحوث شرط ضروري لجعل البحوث مفيدة للمستخدمين المحتملين[٢٠].

٢٩ - وعلى الرغم مما تحقق من تقدم خلال السنوات الأخيرة لا يزال النقص في القدرات البحثية البشرية والمؤسسية في كثير من البلدان النامية يشكل عائقا كبيرا. وفي أغلب البلدان، ينجم نقص القدرات عن عدة أسباب منها نقص الالتزام السياسي تجاه بحوث الغابات، وعدم وجود عدد كاف من العلماء والخبراء في كثير من المجالات، والتمويل غير الكافي لبرامج الأبحاث، ورداءة نظم الاتصالات ونظم نقل نتائج البحوث إلى المستخدمين المحتملين وازدواجية الجهود البحثية وعدم التخطيط الاستراتيجي[٢١]. وكذلك تدعو الحاجة بصورة واضحة إلى وضع استراتيجيات بحثية تعكس الأولويات والقدرات الإقليمية.

دال - تعزيز القدرات على إجراء البحوث

٣٠ - يتطلب تعزيز القدرات على إجراء البحوث في مجال الغابات تضافر عوامل رئيسية منها التدريب والتعليم وإقامة الشبكات البحثية التعاونية وإتاحة المعلومات وتنظيمها.

٣١ - وتشكل زيادة كفاءة وفعالية الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم وسيلة هامة من وسائل تعزيز القدرات على إجراء الأبحاث في مجال الغابات. وسعيا لزيادة إدماج النتائج العلمية في السياسة والإدارة، وضع الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ضمن برنامجه الخاص بالبلدان النامية، مع التركيز بصورة

خاصة على التدريب في المجالات ذات الصلة بالتداخل بين العلم والسياسة/ الإدارة[٢٢]. ويشجع البرنامج الخاص بالبلدان النامية التابع للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية كذلك على تبادل البحوث وإقامة الشبكات بين البلدان النامية. وبرنامج آسيا والمحيط الهادئ لدعم الأبحاث الحرجية، الذي تنفذه الفاو جهد آخر من الجهود المبذولة لمساعدة المؤسسات البحثية على تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية في مجال بحوث الحراجة.

٣٢ - وتلعب نوعية التعليم دورا رئيسيا في تحسين نوعية الأبحاث والممارسات العملية المتعلقة بالغابات. وفضلا عن ذلك، يسهم التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير والجامعات في تحقيق الأهداف البحثية، ويساعد على الاستفادة بصورة أفضل من الأموال القليلة المخصصة للأبحاث. وعلى المستوى الإقليمي يعمل عدد من المنظمات على تشجيع التعاون بين الأبحاث والتعليم. ومن هذه المنظمات مركز البحث والتعليم العالي في مجال الزراعة المدارية وشبكتان تابعتان للمركز الدولي للأبحاث في مجال الحراجة الزراعية، وهما الشبكة الأفريقية للتعليم في مجال الحراجة الزراعية و شبكة جنوب شرق آسيا للتعليم في مجال الحراجة الزراعية.

٣٣ - ويشكل تعزيز الاتصالات والتعاون بين الباحثين عن طريق إقامة الشبكات جانبا أساسيا من جوانب بناء القدرات. ومن الشروط الهامة لنجاح أية شبكة قدرتها على حفز عدد كاف من الأفراد والمنظمات التي ترغب في التعاون. وعلى المستوى العالمي عمل الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية على تعزيز التعاون بين منظمات البحوث الحرجية والعلماء عن طريق توفير هيكل تنظيمي جيد للمواضيع العلمية التي تتطلب التعاون. وكفالة تقاسم المعارف بين البلدان تساعد البرامج العلمية على الاستمرار في الابتكار والاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات صانعي السياسات.

٣٤ - وقد تم تشكيل عدد من الشبكات الإقليمية للتشجيع على التعاون في مجال الأبحاث وتعزيز القدرات البحثية دعما للتنمية الوطنية والإقليمية. ومن ضمن الشبكات التي أقيمت حتى الآن رابطة آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات البحوث الحرجية، التي أنشئت في عام ١٩٩٥ وتضم ٦٣ مؤسسة عضوا، وشبكة بحوث الغابات في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي أنشئت في عام ٢٠٠٠ وتغطي ٤١ بلدا في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي أمريكا اللاتينية، التأم في عام ٢٠٠١ منتدى لرؤساء أقسام بحوث الغابات في أمريكا اللاتينية. وتتعاون الفاو والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية مع شركاء آخرين من أجل دعم هذه الأنشطة الإقليمية للتواصل الشبكي. واعترف الاتحاد الدولي لمنظمات

البحوث الحرجية برابطة آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات البحوث الحرجية باعتبارها الفرع الإقليمي للاتحاد في آسيا والمحيط الهادئ.

٣٥ - وتعمل الشبكة الأوروبية لبحوث الغابات الاستوائية على تعزيز الاتصالات بين المنظمات البحثية والعلماء الأوروبيين المهتمين بالغابات في البلدان الاستوائية وشبه المدارية. ويتولى المعهد الأوروبي للحراجة دعم الأبحاث في مجال الغابات وإجراءها والتعاون بصددها على المستوى الأوروبي.

رابعا - الخبرات والدروس المستفادة

تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات

٣٦ - وجد أن صانعي السياسات في كثير من الأحيان لا يستخدمون نتائج دراسة علمية معينة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات[٢٣]. بل إن نتائج البحوث تؤدي في الغالب إلى إيضاح تدريجي للقضايا والروابط بينها، أو إلى ظهور مفاهيم جديدة تؤثر على القرارات المتعلقة بالسياسات في نهاية المطاف. وبالتالي فإن نتائج البحوث، على الرغم من عدم استخدامها مباشرة في صياغة سياسات محددة، إلا أنها تؤثر بالفعل على السياسات من خلال تأثيرها على طريقة استنباط المسائل وفهمها.

٣٧ - وكثيرا ما يحدث تضارب في التوقعات بين الأوساط العلمية وأوساط صانعي السياسات. فمثلا كثيرا ما تواجه المنظمات البحثية صعوبات في الموازنة بين البحوث الحرجية الطويلة المدى وبين متطلبات صانعي السياسات من المعلومات العاجلة. ومن المرجح أن يسمح التفاعل والتعاون المستمران بين صانعي السياسات وبين الأطراف المعنية الأخرى على مختلف المستويات بتسهيل صياغة استراتيجيات تعزز استخدام البحوث وفعاليتها.

٣٨ - وقد سمحت الآليات التي تم إنشاؤها على المستوى الدولي بخلق روابط أوثق بين عملية رسم السياسات المتعلقة بالغابات وبين العلوم في مجال الغابات. غير أنه بالرغم مما تحقق من تقدم، لا تزال الحاجة تدعو إلى تعزيز استخدام العلم في المداولات الدولية ذات الصلة بالسياسات. وعلاوة على ذلك، تدعو الحاجة إلى بذل جهود أكبر لتسهيل التفاعل بين العلم والسياسات داخل البلدان. وبهذا الصدد، يشكل النقص في الموارد البشرية والمالية وعدم كفاية الاتصالات عوائق كبيرة أمام نقل المعلومات العلمية من ''المجال العلمي'' إلى ''مجال السياسة''[٢٠]. وبالتالي فإنه من الضروري أن تدعم الحكومات الوطنية وبرامج التعاون الدولي عملية تعزيز قدرات المنظمات البحثية الوطنية ودون الوطنية في مجال المشاركة

والاتصال وإقامة الشبكات. وفي نفس الوقت لا بد من توفير حوافز أقوى للعلماء للمشاركة في عملية التداول بشأن السياسات.

٣٩ - وقد ثبت أن تقديم المقالات لنشرها في المنشورات الرئيسية للمنظمات والعمليات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية وسيلة هامة تمكن المنظمات البحثية من تعميم نتائج بحوثها على المستخدمين المحتملين ومن توجيه الحوار الوطني نحو القضايا الحَرية بالاهتمام، مثل سياسات منح حقوق الاستغلال في الغابات والقيود التجارية والمعونات الحكومية وإزالة الغابات والإدارة المحلية للغابات وغير ذلك من تدابير اللامركزية[٢٤].

٤٠ - وكثيرا ما تُعتبر المصطلحات التي يستخدمها العلماء فنية للغاية يصعب على صانعي السياسات وممارسي المهنة فهمها. وصياغة المعلومات الناتجة عن الأبحاث بلغة يفهمها صانعو السياسات والجمهور بسهولة تساعد على زيادة استخدام تلك المعلومات.

التشجيع على توفير المعلومات وتبادلها بصورة فعالة

٤١ - ومما حسن كثيرا من تقديم المعارف المتصلة بالغابات وتبادلها في جميع أنحاء العالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتخذ من الإنترنت وسيلتها الأساسية. ومما يساهم في سد الحاجة إلى تبادل المعارف، التي بينها بوضوح المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، إنشاء دائرة عالمية للمعلومات في مجال الغابات.

٤٢ - فالخبرات المكتسبة من إنشاء هذه الدائرة العالمية ومن دوائر ونظم أخرى إقليمية للمعارف في مجال الغابات إنما يؤكد جدوى أن تتخذ بشأن هذه الشبكات الإقليمية والوطنية القائمة، مبادرات تعاونية تحسن التنسيق فيما بينها وتحد من ازدواجية جهودها البحثية. فتبادل الدراية والخبرات فيما بين المؤسسات المشاركة في تلك الدوائر إنما يمكنها من التعلم من بعضها البعض ويساعد على توخي نُهج أكثر اتساقا لتقديم المعلومات المتصلة بالغابات وإدارتها، على الصعيد الدولي.

٤٣ - ومما يشكل، في نفس الوقت، عاملا محوريا في تقديم المعلومات المتصلة بالغابات وتبادلها على نحو يتسم بالكفاءة، وجود البنية الأساسية المناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذا، فإنه لا بد في أي استثمارات توظف لدعم القدرة البحثية في مجال الغابات من سد الثغرة الناشئة عن عدم وجود البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات المعنية بالبحوث الحرجية، وبخاصة في البلدان النامية.

٤٤ - ومن الأهمية بمكان تطوير المهارات اللازمة للاستفادة على نحو كامل من التكنولوجيات الجديدة. ولا بد من بذل جهود أكبر لتعزيز قدرة المؤسسات المعنية بالبحوث الحرجية في البلدان النامية ليتسنى إنتاج المعارف والبيانات المتصلة بالغابات وإتاحتها عن طريق التكنولوجيات والآليات الجديدة. فالمحافظة مثلا على نحو مستمر على الإمكانات الكاملة للدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات، إنما يعتمد على القدرة البحثية وقدرة المؤسسات الأخرى في جميع أنحاء العالم على مدها بنواة أساسية من المعلومات المتصلة بالغابات.

٤٥ - أما تعميم المعارف العلمية المتصلة بالغابات، فهو ما يمكن تعزيزه بعمليات تركز على المشاكل وأخرى للتعلم المتبادل تشرك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. غير أن الصلات بين المنظمات التي تجري بحوثا تتصل بالغابات وبين فئات المستعملين غالبا ما تكون غير كافية.

سد الثغرات المعرفية وتحديد الأولويات

٤٦ - قدم العلم والتكنولوجيا مساهمات كبيرة في سد الثغرات المعرفية على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي، والعالمي، وفي تنفيذ العديد من مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وفي نفس الوقت، أسفر نقص القدرات البحثية البشرية والمؤسسية في العديد من البلدان النامية عن اختلالات كبيرة في النواتج البحثية في العالم، وظل هذا النقص عاملا رئيسيا يحد من تزويد تلك البلدان بمساهمات علمية فعالة ومجدية وتقدم في الوقت المناسب.

٤٧ - وقد أكدت الاستعانة بالعلم في كل من تخطيط السياسات وإدارتها، أهمية زيادة التركيز على احتياجات أصحاب المصلحة. فالبحوث الحرجية تتطلب الاستعانة باطراد بخطط ونُهج بحثية تتوجه إلى العميل. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن يتم الإلمام منذ المراحل الأولى لأي عملية بحثية بطبيعة احتياجات الجمهور المستفيد من تلك العملية من واضعي السياسات، وأصحاب الغابات، والمجتمعات المحلية، ومجتمعات الشعوب الأصلية وغيرهم من المستعملين المحتملين للتكنولوجيات.

٤٨ - وفي حين أن البحوث الحرجية عادة ما لها سجل جيد فيما يتعلق بإيجاد الحلول، تشير الأدلة إلى أن نتائج هذه الأبحاث غالبا ما لا يتم اعتمادها.ولذا يجب على المؤسسات البحثية ألا تقصر نظرها، عند تحديد الأولويات، على أهمية المشكلة المزمع معالجتها والفوائد المحتمل جنيها من تناولها بالبحث، بل وأن تنظر أيضا فيما إذا كان من السهل أو الصعب على المستفيدين منها استيعاب منافعها.وينبغي أيضا مراعاة العوامل المؤسسية والاقتصادية

حيث أنها غالبا ما يكون لها تأثير قوي في تقرير تطبيق أو عدم تطبيق المعارف العلمية المتصلة بالغابات. ويمكن للبحوث المواضيعية المصاحبة لها، مع إجراء تحليل متعمق للقيود الحالية على اعتماد النتائج، أن تساعد في المدى الطويل على تحسين معدلات الاعتماد.

تعزيز القدرة البحثية

٤٩ - لا تزال القدرة البحثية في مجال الغابات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو غير متناسبة إلى حد بعيد. فالبلدان النامية تواجه عددا من الصعوبات في مجال البحوث. وفيما يلي مثلا الظروف السائدة في العديد من البلدان الأفريقية: عدم كفاية الأبحاث التعاونية؛ وضعف الراوبط بين الأبحاث والمستعملين المستهدفين؛ وعدم كفاية تدفق المعلومات والحصول على الأدبيات العلمية؛ وتدني مستوى أجور الباحثين؛ وعدم استمرارية دعم برامج البحوث[١٦] ويجب على البلدان والمجتمع الدولي بذل جهود قوية للتغلب على هذه الصعوبات.

٥٠ - ومن أهم عناصر البحث في البلدان النامية وجود علماء مدربين على البحث. ذلك أن استدامة البحث التطبيقي والأنشطة التطويرية يعتمد إلى حد بعيد على تدفق مواهب جديدة وتطبيق قاعدة بحثية وطنية متينة على المجالات الحرجية. ولذا فإن بناء خبرات جديدة من خلال تدريب العلماء وتعليمهم يشكل آلية رئيسية لنقل المعارف العلمية إلى البلدان النامية والمحرومة اقتصاديا.

٥١ - وتشكل الشبكات الإقليمية للبحوث الحرجية أداة رئيسية لتحسين الاتصالات فيما بين العلماء. وقد ثبت أن التواصل الشبكي والتعاون الإقليمي في مجال البحوث وسيلة فعالة لحل المشاكل المعتادة في منطقة جغرافية واسعة، حيث أنها تحد من ازدواجية الجهود العلمية، وتتيح فرصا للعمل المتكامل وتكوين نواة من العلماء. وقد ساعدت أيضا الشبكات البحثية، التي تضم الوكالات الحكومية والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص، في تعزيز إشراك أصحاب المصلحة. غير أن مواصلة تطوير الشبكات الإقليمية لكي تكون بمثابة ركائز للتعلم المتبادل من شأنه أن يزيد من تحسين دورها في بناء القدرات.

خامسا - وسائل التنفيذ: تمويل الأبحاث الحرجية

٥٢ - لم يكف تمويل الحكومات للبحوث الحرجية عن تناقص في العديد من البلدان النامية، ويعزى ذلك بصفة جزئية إلى برامج التكيف الهيكلي التي تفرض قيودا على الميزانيات. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعتمد عليها العديد من البلدان

النامية – ولا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى – تناقصت في السنوات الأخيرة (انظر E/CN.18/AC.2/2003/2). ولعل التحول الطارئ على أولويات المانحين الدوليين يتسبب هو أيضا في تواصل البرامج البحثية للبلدان المتلقية.

٥٣ – وعلى عكس النقصان الذي شهده التمويل العام، تتزايد حصة التمويل الخاص للبحوث وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو. فغالبا ما استخدمت البلدان التمويل العام لتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص في الأبحاث الحرجية. وعموما ما يركز القطاع الخاص على الأبحاث التطبيقية في مجالات توفر مزايا اقتصادية تنافسية، غير أنه كان من الصعب اجتذاب استثمارات القطاع الخاص إلى أبحاث تبقى منافع عامة، كالخدمات البيئية المستمدة من الغابات.

٥٤ – وعلى المستوى الدولي، يقدم قدر كبير من الدعم لتمويل البحوث من الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، الذي يمول ١٦ من مراكز البحوث الدولية من بينها مركزان يعالجان المسائل الحرجية، هما مركز البحوث الحرجية الدولية، والمركز الدولي للأبحاث في مجال الحراجة الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر مرفق البيئة العالمية التمويل للبرامج والمشاريع المتصلة بالغابات بما في ذلك البرامج والمشاريع البحثية. وتمثل المشاريع المتصلة بالغابات أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي الحافظة العالمية في مجال التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمية[٢٥]. ويسلم المرفق بأهمية دور العلم من خلال الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع له. وهناك، بالإضافة إلى جميع مصادر التمويل هذه، هناك صكوك متنوعة قائمة على الصعيد الإقليمي تقدم الدعم المالي للتعاون الدولي العلمي[٢٦].

٥٥ – ولا يزال التمويل المقدم من القطاع العام ذا أهمية حيوية للبحوث الحرجية في كامل أنحاء العالم وذا أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية. ففي بلدان عديدة، توجه نسبة كبيرة من الدعم المالي إلى البحوث الحرجية توفره وكالات المساعدة الإنمائية. وخلال العقد الماضي، تغيرت أولويات المؤسسات المانحة حيث أصبحت تركز أكثر على التنمية المستدامة. ولذا، فإن اجتذاب الموارد يتطلب أن توضع حصة متزايدة من الاحتياجات البحثية في مجال الغابات في سياق مسائل البيئة والمسائل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا – مثل تلك المتعلقة بدور الغابات في إدارة موارد المياه، والأمن الغذائي، أو في سياق أوسع كسياق القضاء على الفقر – الذي يستجيب لنهج أكثر تكاملا لتناول التنمية المستدامة.

٥٦ – والإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتحسين التواصل وإظهار الأثر الإيجابي للبحوث الحرجية. وعلى نحو ما عليه حال البحوث في ميادين عديدة، فإنه غالبا ما يكون ثمة نقص في المعلومات والمساءلة بشأن ''الأثر على ارض الواقع'' للبحوث الحرجية وبخاصة عندما تكون

المنافع المقدمة لخدمة البيئة والمتصلة بموارد الرزق أهدافا رئيسية. وهذه الثغرة الظاهرة فيما يتعلق بالمساءلة إنما تمثل تحديا يجابه هدف زيادة الاستثمار في البحوث الحرجية.

سادسا – المسائل الناشئة

تسخير البحوث الهادفة لاستفادة منها في صنع القرارات

٥٧ – لا توجد حاليا عملية لجمع المعلومات العلمية والتقنية من مبادرات بحثية سابقة أو جارية بشأن الإدارة المستدامة للغابات. فالثروة من المعارف العلمية بشأن الإدارة المستدامة للغابات إنما أُنتجت طوال القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، استجابت البحوث الحرجية، منذ ١٩٩٠، للتحديات التي يطرحها تغير المناخ، وفقدان التنوع الإحيائي، وتدهور وتصحر التربة، والاستخدام غير المستدام للغابات. وتشمل المبادرات الجديدة فيما تشمل ما يقوم به الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية من برامج بحثية عالمية تتصل بالغابات، وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، وبرنامج الغطاء النباتي للغابات الاستوائية وشبكته البحثية بشأن الغطاء النباتي، ومركز علم الغابات الاستوائية، وهو عبارة عن مجموعة تعمل على أساس تطوعي من بينها وكالات وجامعات، ومعاهد بحثية ومنظمات غير حكومية معنية بالغابات موزعة على ١٤ بلدا في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

٥٨ – وتلك أمثلة قليلة، إلا أنه رغم ذلك فهي أمثلة هامة جدا على ازدياد الاهتمام بالأبحاث العلمية المتعلقة بالغابات على مدى العقد الماضي. أما التحدي الذي يواجهه العلماء والمدراء وصانعو السياسات فيتمثل في إدراج هذا الكم الهائل والمعقد من المعلومات والبيانات في قاعدة ميسرة من المعارف العلمية والتقنية لدعم الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك استحداث وتكييف تكنولوجيات وممارسات إدارية جديدة وسليمة بيئيا.

٥٩ – ومن الجوهري، علاوة على ذلك، أن تراعى النواتج العلمية لمختلف مبادرات البحث في تعيين الثغرات القائمة في قاعدة المعارف وتحديد المجالات التي تستدعي اهتمام الأوساط العلمية في المستقبل. ويتطلب تحقيق الإدارة المستدامة للغابات بذل جهود أكبر من أجل توليف المعلومات العلمية القائمة والمعارف الحرجية التقليدية، فضلا عن نتائج برامج الأبحاث الحرجية الجارية، ووضع جدول أعمال عالمي لبحوث محددة الهدف، ولا سيما المتعلقة منها بالغابات الاستوائية، على أن يستجيب لاحتياجات المدراء وصانعي السياسات الأشد إلحاحا في مجال المعلومات والمعارف.

الأبحاث المتعددة التخصصات المتجاوزة للحدود بين القطاعات

٦٠ - لقد بينت مداولات المنظمات العالمية والإقليمية، والمؤسسات والعمليات المعنية بالتنمية المستدامة، والتنوع البيولوجي للغابات، وتغير المناخ، وإنفاذ القوانين والإدارة المتعلقين بالغابات، وغيرها من القضايا الشاملة لعدة قطاعات ذات الصلة بالغابات، أن فعالية السياسات الحرجية تتطلب نُهجا تقوم على التنسيق والتكامل وتتجاوز الحدود الفاصلة بين القطاعات. وتمثل هذه الحاجة إلى نُهج شاملة لعدة قطاعات تحديا جديدا بالنسبة للأبحاث الحرجية كذلك. وأمام حالة الفقر المدقع الذي يعيش فيه بليون نسمة من سكان العالم، ثمة ضرورة ملحة لتوليد مزيد من المعارف العلمية المتصلة بالغابات بشأن الصلة بين الغابات والفقر وإسهام الغابات في التخفيف من وطأته. كما أن التصدي لقضايا الزراعة الحرجية، والمحافظة على التربة والمياه، والأمن الغذائي، والطاقة، والأدوية، والقيم الثقافية، يتطلب نهجا متكاملا يجمع بين مختلف مجالات البحث وتخصصاته.

٦١ - وتدل المعلومات التي تتيحها منظمات الأبحاث على أن نقص المعارف العلمية المتصلة بالغابات بشأن عدد من القضايا الشاملة لعدة قطاعات، فضلا عن نقص فهم صانعي السياسات والمهنيين لتلك المعارف غالبا ما يرجع إلى عدم توفر القدرة الكافية لدى منظمات الأبحاث لإقامة تفاعلات وصلات ذات بال بين حقول البحث وتخصصاته، بما في ذلك بين العلوم الطبيعية والاجتماعية. ويتعين بذل جهود أكبر لتكييف الهياكل والعمليات المؤسسية الداخلية في نطاق منظمات الأبحاث وإنشاء آليات مناسبة للتعاون فيما بين المؤسسات. وفي هذا الصدد، انكبت حلقة عمل نظمتها الفاو وبرنامج آسيا والمحيط الهادئ لدعم الأبحاث الحرجية ورابطة آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات الأبحاث الحرجية في ديهرا دون، بالهند، في عام ٢٠٠٣، على استكشاف التغييرات المؤسسية المطلوب إجراؤها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتصدي للأدوار الجديدة لوكالات الأبحاث والتنمية والتدريب في مجال الحراجة في السياق المحدد للتخفيف من وطأة الفقر[٢٧]. وقد أبرز المشاركون في حلقة العمل بوضوح أن الوكالات الوطنية للأبحاث والتنمية والتدريب في المنطقة تحتاج، مع بعض الاستثناءات القليلة، إلى إعادة تشكيل نفسها من أجل الوفاء بالاحتياجات الجديدة والاضطلاع بالأدوار الإضافية الجديدة.

دمج العلم والبحث في التخطيط الإداري

٦٢ - اتخذت المنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية للبحوث مبادرات مختلفة ترمي إلى دمج العلم والبحث في التخطيط الإداري. وقد برزت الإدارة التعاونية المكيَّفة كنهج بوسعه أن يساعد في تحسين إدارة الموارد الطبيعية ومساعدة المجتمعات المحلية في إيجاد حلول

للمشاكل من خلال التعاون والتعلم المشترك والعمل الجماعي. وتركز الأبحاث ذات الصلة على وضع وتجريب المفاهيم، ومبادئ الإدارة، وخيارات الأدوات والسياسات الضرورية لتعزيز تطبيق الإدارة التعاونية المكيَّفة.

٦٣ - وفي السنوات الأخيرة، خلف تطبيق الإدارة التعاونية المكيَّفة أثرا إيجابيا في أماكن مختلفة، ومن بين ذلك نجاح إدماج الفئات المهمشة في الأنشطة الرسمية لإدارة الغابات؛ وتعزيز دور وإسهامات المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات؛ وتطوير مهارات التفاوض وإدارة النزاعات؛ وتوسيع شبكات المعلومات؛ وتعزيز مهارات الرصد. على أن ثمة حاجة إلى تضافر جهود مقرري السياسات وصانعي القرارات من أجل زيادة تحسين الترتيبات المؤسسية على الصعيد المحلي وتوطيد العمليات التعاونية في نطاق الإدارة الرسمية للغابات.

حشد الموارد للأبحاث الحرجية المتعلقة بجميع جوانب الإدارة المستدامة للغابات

٦٤ - تؤكد التغيرات في هياكل التمويل، ولا سيما تناقص التمويل العام واحتمال زيادة التمويل الخاص، الحاجة إلى استحداث و/أو تكييف الاستراتيجيات التي تيسر الأبحاث المتصلة بجميع أبعاد الإدارة المستدامة للغابات والتنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى إيجاد سبل لاجتذاب التمويل الخاص للأبحاث المتعلقة بالمنافع البيئية والاجتماعية للغابات والإدارة المستدامة للغابات على وجه الخصوص.

سابعا - استنتاجات

٦٥ - قدم العلم إسهامات هائلة في تعزيز المعارف المتعلقة بالقضايا التي تتناولها مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وأتاح عناصر علمية في المداولات العالمية المتعلقة بالغابات والقضايا المتصلة بها، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة عموما.

٦٦ - وأسهمت الآليات التي أنشئت على الصعيد الدولي في تيسير التفاعل بين العلم والسياسة ومكنت من التعلم المتبادل. على أن الصلات بين العلم والسياسة ما زالت ضعيفة في العديد من البلدان. وما انفك تعزيز التفاعل بينهما يشكل إحدى الأولويات القصوى. ومن الحاسم دعم توسيع مشاركة منظمات البحوث الوطنية ودون الوطنية وفرادى العلماء، وتوسيع قدراتهم في مجال الاتصالات وإقامة الشبكات ، ولا سيما في البلدان النامية، وإتاحة الفرص والحوافز لانخراط العلماء بصورة أقوى في مجال التداخل بين العلم والسياسة. ومن شأن تبادل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في مجال

صياغة وتنفيذ البرامج الحرجية الوطنية المشتملة على الجانب العلمي أن تساعد على زيادة تطوير عمليات تخطيط السياسات المكيَّفة والقائمة على المشاركة.

٦٧ - وقد مكنت زيادة تطوير وتوافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من نشر المعلومات العلمية المتعلقة بالغابات بفعالية أكبر. بيد أن انعدام الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وافتقار منظمات الأبحاث الحرجية إلى المهارات الكافية المتصلة بها، لا سيما في البلدان النامية، يعتبران من القيود الكبرى التي تحول دون الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالغابات. ومن الضروري مواصلة الجهود وتعزيزها من أجل توفير الهياكل الأساسية الضرورية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير المهارات المتصلة بها ودعم أنشطة إقامة الشبكات.

٦٨ - وقد أكدت المداولات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وإنفاذ القوانين والإدارة المتعلقين بالغابات، والقضاء على الفقر، والقضايا الحرجية الأخرى الشاملة لعدة قطاعات، على أهمية النهج المتكاملة والأبحاث المتعددة التخصصات.

٦٩ - وتشكل أوجه الضعف القائمة في مجال الاتصال والتعاون عبر التخصصات وفيما بين المنظمات قيدا رئيسيا على استحداث النهج المتكاملة. وثمة حاجة إلى أن تقوم مؤسسات الأبحاث الوطنية، بمساعدة إقليمية ودولية، باستحداث هياكل وعمليات مؤسسية داخلية، وتعزيز قدرتها على التعاون فيما بينها وفي المجال المتعدد التخصصات داخل البلدان وفيما بينها على السواء.

٧٠ - وتستلزم الاتجاهات الحديثة في التمويل من منظمات الأبحاث الحرجية وضع استراتيجيات مبتكرة بشأن تخصيص الأموال داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي على السواء. وفيما يتيح القطاع الخاص فرص التمويل في ميادين البحث التي توفر مزايا تنافسية للمستثمرين المحتملين، تؤكد اتجاهات التمويل العام إسهامات الأبحاث الحرجية في أهداف التنمية المستدامة العريضة. وذلك يعكس الأهمية البالغة لتشجيع تكامل أقوى بين الأبحاث الحرجية وميادين التنمية المستدامة ذات الأولوية، ولا سيما الميادين التي يمكن أن تساعد فيها أنشطة البحوث الحرجية على معالجة مشاكل المجتمعات المحلية وفئات الفقراء المعتمدين على الغابات.

٧١ - وقد ساعد تطبيق علم الغابات في تخطيط إدارة الغابات على ترجمة نتائج الأبحاث إلى تطبيق عملي كما يسر حصول الباحثين على تغذية مرتدة من مستعملي الأبحاث. ويمكن لأنشطة البحث والتطوير المجتمعية أن تضيق الفجوة القائمة بين الباحثين ومديري

الموارد وأن تساعد على التغلب على 'ثغرة المساءلة' فيما يخص 'الأثر الميداني' للأبحاث الحرجية.

ثامنا – نقاط للمناقشة

٧٢ - قد يرغب المنتدى في أن ينظر في النقاط التالية للمناقشة:

(أ) تحسين الصلات بين العلم والسياسة عن طريق تعزيز قدرات منظمات الأبحاث الوطنية ودون الوطنية وفرادى العلماء، ولا سيما في البلدان النامية، على المشاركة في عمليات إعداد السياسات، ومن خلال توفير الحوافز للعلماء العاملين في مجال التداخل بين العلم والسياسة؛

(ب) دعوة أمانة المنتدى وغيره من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تسهيل الإجراءات المشتركة من أجل زيادة تحسين الصلات وتحسين الاتصالات وإقامة الشبكات بين العلم والسياسة المتعلقة بالغابات والمجتمع المدني، بما في ذلك تعزيز الدوائر العالمية للمعلومات في مجال الغابات؛

(ج) تشجيع المنظمات الدولية وتمويل المؤسسات لتعزيز قدرات منظمات الأبحاث، في البلدان النامية خاصة، في مجال إنتاج البيانات والمعلومات المتعلقة بالغابات والوصول إليها من خلال الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتقوية مهارات الباحثين، ودعم أنشطة إقامة الشبكات؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء في المنتدى والمنظمات الدولية على دعم شبكات الأبحاث الحرجية الإقليمية الناشئة وتعزيزها في مجال بناء القدرات، والتعاون الإقليمي، وإعلان برامج للأبحاث على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) التوصية بأن تسلم الدول الأعضاء، إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات، والعمليات ومختلف أصحاب المصلحة، بمساهمة الأبحاث الحرجية في الميادين ذات الأولوية لدعم الإدارة المستدامة للغابات؛

(و) تشجيع المنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات، والعمليات ومختلف أصحاب المصلحة على تعزيز الأبحاث المتعددة التخصصات داخل منظمات الأبحاث الوطنية والدولية وفيما بينها على السواء ودعمها؛

(ز) تشجيع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومؤسسات التمويل على زيادة التمويل العام للأبحاث التي تتناول المنافع البيئية والاجتماعية للغابات؛

(ح) مطالبة أعضاء الشراكة بدعم العمل المتناسق الذي تضطلع به منظمات الأبحاث الدولية والوطنية في مجال الغابات لتوفير أبحاث تتعلق بالغابات أكثر ملاءمة للسياسات وأكثر تركيزا على المشاكل بما يستجيب لمختلف احتياجات أصحاب المصلحة، من أجل زيادة التفاعل بين الدوائر العلمية وسائر أفراد المجتمع المدني والقطاع الخاص، وزيادة تشجيع توسيع الأبحاث المشتركة بين التخصصات عن طريق زيادة إقامة الشبكات والتعاون؛

(ط) تشجيع الدول الأعضاء على النظر في إنشاء هيئة علمية دائمة لإسداء المشورة للمنتدى ودوله الأعضاء في الجوانب العلمية والتقنية والتكنولوجية للإدارة المستدامة للغابات. ويمكن لهذه الهيئة أيضا أن تقدم المساعدة في مجال تقييم العوامل العلمية والتقنية والتكنولوجية التي تؤثر في تنفيذ مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

الحواشي

(١) E/CN.18/UNFF/2001/Part II، انظر www.un.org/esa/forests/multi-year-work.html).

(٢) للاطلاع على النصوص، انظر www.un.org/esa/forests/pdf/ipf-iff-proposalsforaction.pdf.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 وتصويبه)، القرار ١، المرفق الثالث (بيان رسمي غير ملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة).

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 وتصويبه)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) انظر E/CN.17/1997/12، الفقرات ٤ (ج) و ٧٩ - ١١٥.

(٦) انظر www.biodiv.org/decisions/default.aspx?dec=VI/22.

(٧) H. O. Kojwang, "Forest science and forest policy development: the challenges of Southern Africa", paper presented at the International IUFRO Workshop on the Forest Science/Policy Interface in Europe, Africa and the Middle East. Copenhagen, June 2003.

(٨) M. Pregernig, "Linking knowledge and action: the role of science in national forest programmes processes", 2004 (to be published).

(٩) "Forests and people, research that makes a difference", CIFOR, 2003.

(١٠) Declaration of Principles. Building the Information Society: a global challenge in the new Millennium, document WSIS-03/GENEVA/DOC/4-E.

(١١) www.gfis.net/.

(١٢) http://infofinder.cgiar.org.

(١٣) www.cabi-publishing.org (CABI), http://www.fao.org/agris (AGRIS) and http://www.iufro.org (DABIS).

(١٤) http://orton.catie.ac.cr.

(١٥) www.ec.gis.org/efis.

(١٦) M. J. Spilsbury, and others, "Forest-related Research Capacity in Eastern Africa: Burundi, Eritrea, Ethiopia, Kenya, Sudan, Tanzania and Uganda", 2004, FAO, CIFOR, African Evaluation Association research report.

(١٧) انظر www.fao.org/forestry/SOFO.

(١٨) www.uni-freiburg.de/waldbau/I-TOO/I-TOO-files/WP/I-TOO%20WP%2013.pdf.

(١٩) مركز وودز هول للأبحاث (www.whrc.org/science/tropfor/setfire.htm) ومعهد أبحاث الأمازون (www.ipam.org.br).

(٢٠) Summary of lessons learned through case studies at the International Workshop on "Forest Science and Forest Policy in the Asia-Pacific Region".

(٢١) M. J. Spilsbury, "Getting forestry research into policy and practice", proceedings of the International IUFRO Workshop on Forest Science and Forest Policy in the Asia-Pacific Region (see http://iufro.boku.ac.at/iufro/taskforce/tfscipol/chennai-papers/fspilsbury.pdf).

(٢٢) www.iufro.org/iufro/spdc/nb-strategicplan.pdf.

(٢٣) J. L. Garret and J. Islam, "Policy research and the policy process: do the twain ever meet?" International Institute for Environment and Development, Gatekeeper Series No. 74. 1978. London.

(٢٤) M. J. Spilsbury and D. Kaimowitz (2000) "The influence of research and publications on conventional wisdom and policies affecting forests", Unasylva, 2003. www.fao.org/docrep/x8080e/x8080e02.htm.

(٢٥) المسائل الحرجية النشرة المبكرة''، مرفق البيئة العالمية، واشنطون العاصمة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٢٦) على سبيل المثال البرنامج الإطاري السادس للمفوضية الأوروبية، للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

(٢٧) حلقة عمل بشأن تسخير الغابات في الحد من الفقر: الدور المتغير لمؤسسات الأبحاث والتنمية، ديهرا دون، بالهند، نيسان/أبريل ٢٠٠٣.